رأسها وزراء المفدال وتامي والوزيربن ــ بورات (تيلم)، لم تكن على استعداد لانتظار بضعة أسابيع حتى البدء بتنفيذ قرار الحكومة المذكور. لذلك بدأت تضغط على رئيس الحكومة من أجل تأليف لجنة تحقيق قضائية وفق القانون. وقد تحقق لها ما أرادت، إذ قررت الحكومة في جلستها يوم ١٩٨٢/٩/٢٨، ان يتوجه بيغن إلى رئيس المحكمة العليا القاضي اسحاق كاهان، طالباً منه تأليف لجنة قضائية حسب قانون لجان التحقيق لسنة ١٩٦٩ ــ ٥٧٢٩، من أجل كشف جميع الحقائق والعوامل المرتبطة بأعمال العنف التي نفذتها وحدة من القوات والأوساط اللبنانية ضد السكان المدنيين في مخيمي صبرا وشاتيلا (**هآرتس**، ١٩٨٢/٩/٢٩). وبعد ابلاغ كاهان بقرار الحكومة المذكور بادر إلى تأليف لجنة التحقيق القضائية برئاسته وعضوية القاضي في المحكمة العليا أهرون باراك، والعميد (احتياط) يونا افرات. وبدأت اللجنة عملها في الاسبوع الأول من تشرين الأول «اكتوبر) الماضي، بتجميع المواد المطلوبة من الحكومة والجيش والاستماع إلى شهادات العديد من السياسيين والعسكريين.

كان شارون وبيغن ابرز السياسيين الذين أدلوا بشهاداتهم أمام لجنة كاهان . بدأ شارون شهادته، التي أدلى بها يوم ١٩٨٢/١٠/٢٥، بالحديث عن أهداف اسرائيل في لبنان حتى مقتل الرئيس المنتخب بشير الجميّل. ثم انتقل إلى قرار احتلال بيروت الغربية بعد اغتياله مباشرة، مبرراً ذلك بالخوف من قيام الالفي فدائي الذين بقوا في بيروت، حسب ادعائه، بالاضافة إلى «سبعة آلاف من أعضاء المنظمات اليسارية... بأغلاق مناطق معينة في بيروت، وخلق ركيزة جديدة لمنظمات الأرهاب». وأضاف شارون ان القرار أتخذ بالتنسيق بينه وبين بيغن ورئيس الأركان ايتان حوالي منتصف الليل حيث تمَّ الاتفاق أيضاً بينه وبين ايتان دون ابلاغ بيغن على «ادخال الكتائب إلى احياء المخربين صبرا وشاتيلا والفاكهاني»، وباشر هؤلاء عملياتهم عشية يوم الخميس ١٩٨٢/٩/١٦. ورداً على سؤال حول ما اذا كان يتوقع حدوث مجزرة داخل المخيمين، نفى شارون ان يكون أحد قد توقع خلال المباحثات المختلفة حدوث مثل هذا الأمر. وأضاف ان قرار ادخالهم المخيمات، تمَّ بناءً على قرار سابق اتخذته الحكومة في تاريخ ١٩٨٢/٦/١٥، حول وجوب «اشراك القوات اللبنانية في المعركة». لذلك فقد عرضت هذه المسألة بصورة عارضة على الحكومة، في جلستها يوم ١٩٨٢/٩/١٦، ولم تؤخذ ملاحظة نائب رئيس الحكومة دافيد ليفي، اثناء الجلسة، حول احتمال وقوع عمليات انتقام داخل المخيمات، مأخذ الجد. وذكر شارون أنه سمع لأول مرة بأحداث المجزرة، عشية رأس السنة العبرية، أي يوم الجمعة ١٩٨٢/٩/١٧ مساءً، حيث اتصل به رئيس الأركان ليبلغه أن «الكتائب بالغوا في المخيمات»، وان قائد المنطقة الشمالية أوقف العملية عند الظهر، ومنع دخول قوات إضافية إلى المخيمين وأمر القوات داخلها بالانسحاب. ورداً على سؤال حول ما فعله بعد مكالمة رئيس الأركان، ادعى شارون أنه كان واضحاً تماماً بالنسبة له أنه قد اتخذت جميع الاجراءات المطلوبة. وبرَّر عدم سحب المسلحين من المخيمين في تلك الليلة بالذات، والسماح لهم بالبقاء حتى نهار السبت صباحاً، لصعوبة الانسحاب من المنطقة «حيث كان يدور قتال، وثمة حاجة إلى إخلاء المصابين». وأخيراً نفى شارون مشاركة رجال الرائد حداد في المجزرة (رغم اعتراف حداد نفسه بأشتراك بعض رجاله في تنفيذها) معلناً ان رجال الكتائب حاولوا بارتدائهم ثياباً مشابهة وحملهم اشارات مزوَّرة، تضليل الرأي العام على أنهم من رجال حداد. وقدَّر شارون عدد الضحايا بين ٧٠٠ ــ ٨٠٠ قتيل داخل المخيمين، مضيفاً ان احداً لا يمكن تحديد عددهم بصورة دقيقة (انظر نص شهادة شارون في **عل همشمار**، ١٩٨٢/١٠/٦).

أما رئيس الحكومة بيغن، فقد أعلن في شهادته أمام لجنة كاهان يوم ١٩٨٢/١١/٨، انه وجميع وزراء حكومته أيضاً، سمعوا لأول مرة عن دخول الكتائب مخيمات اللاجئين في بيروت، خلال جلسة الحكومة يوم ١٩٨٢/٩/١٦، بعد ساعات من ادخال هؤلاء إلى المخيمات. وأضاف بيغن أنه نصح وزير الدفاع ورئيس الأركان بعد أغتيال الرئيس الجميّل، بأن يأمرا الجيش الاسرائيلي بالتمركز في نقاط العبور الرئيسية بين جزئي المدينة لمنع أعمال الانتقام من جانب المسيحيين ضد المسلمين في بيروت الغربية. وذكر أن قرار دخول المدينة هذه المرة، جاء مناقضاً لقرار سابق